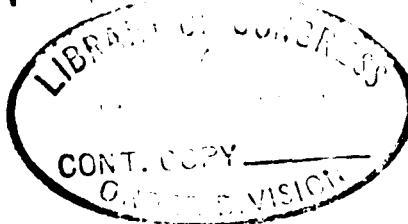


٢٢

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جمهوريّة مصر العَرَبِيَّةِ
رَئِيسُ جَمِيعِ رَبِّوْنَى

الْجَرْبَلَةُ السَّمَكِيَّةُ

الشمن ٤٠ قرشا

السنة الرابعة والثلاثون - العدد ٣ في غرة ربّع سنة ١٤١١

(١٧ يناير سنة ١٩٩١)

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٦٦٦ لسنة ١٩٩٠

بالموافقة على إمداد كلية الطب بجامعة عين شمس جهازين لتحليل غازات الدم وتحليل أملاح الصوديوم والبوتاسيوم بالدم

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؟

وعلى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن قواعد التصرف بالمحاصن في العقارات المملوكة للدولة والزول عن أموالها المنقوله والقوانين المعدلة له ؟

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣١ لسنة ١٩٨٧ بالتفويض في بعض الاختصاصات ؟

وعلم موافقة اللجنة المالية بوزارة المالية بتاريخ ١٩٩٠/١١/٢٠ ؟

وبناء على ما يرضي وزير الصحة ؟

قرد :

(المادة الأولى)

ووفق على أن تهدى وزارة الصحة كلية الطب بجامعة عين شمس جهاز تحليل غازات الدم وتبلغ قيمته ١٠١٢٧,٦٠ جنيها وجهاز تحليل أملاح الصوديوم والبوتاسيوم بالدم وتبلغ قيمته ٣٧٩٩٠,٢٠ جنيها وذلك خصما على البند الخصص لذلك بموازنة وزارة الصحة .

(المادة الثانية)

على وزير الصحة تنفيذ هذا القرار ما

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ١٣ جمادى الآخرة سنة ١٤١١
(الموافق ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٩٠ م)

دكتور / ماطف صدقى

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٥٨ لسنة ١٩٩٠

بشأن الموافقة على الاتفاق الإعلامي بين حكومتي جمهورية مصر العربية
ودولة قطر والتوقيع في القاهرة بتاريخ ١٩٩٠/١/٢

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قرد :

(مادة وحيدة)

ووفق على الاتفاق الإعلامي بين حكومتي جمهورية مصر العربية ودولة قطر والتوقيع
في القاهرة بتاريخ ١٩٩٠/١/٢ وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ رمضان سنة ١٤١٠ هـ (١٥ أبريل سنة ١٩٩٠) .

حسني مباروك

محتويات العدد

قرارات رئيس جمهورية مصر العربية

三

قرار رقم ١٨ لسنة ١٩٩١ بنقل السادة المذكورين بعد من الخبرات العامة إلى الأماكن الموخّحة قريباً كل منهن

قرارا رئیس مجلس الوزراء

قرار رقم ٢٦ لسنة ١٩٩١ بتقرير بعض الإعفاءات الجمركية .. ٥٤

قرار رقم ٣٦ لسنة ١٩٩١

- ١ - تشجيع نشر الأخبار والمعلومات المتعلقة بكل من البلدين في الصحف والمجلات المحلية .
- ٢ - تسهيل دخول الصحف والمجلات الصادرة في كلا البلدين وتوزيعها بانتظام .
- ٣ - تبادل المطبوعات والنشرات الإعلامية التي تصدر في كل من البلدين بصفة مستمرة .
- ٤ - الاستفادة بالخبرات بين المؤسسات الصحفية وتسهيل مهمة المراسلين الصحفيين .
- ٥ - تبادل الزيارات بين الصحفيين ورجال الإعلام في البلدين .

(المادة ٤)

- ١ - يعمل الطرفان على تبادل الخبراء والاختصاصيين في مجالات الإعلام المختلفة للإفاداة عن الخبرات المتوافرة والمساعدة في تدريب العاملين في هذه المجالات .
- ٢ - يسمح كل من الطرفين لمبعوثي الطرف الآخر من العاملين في حقل الإعلام بالتدريب في أجهزته الإعلامية سواء كان التدريب عملياً داخل أقسام هذه الأجهزة، أو ضمن دورات في المعاهد التدريبية التابعة لهذه الأجهزة .

(المادة ٥)

رخصة في تنفيذ السياسة الإعلامية بين البلدين يطلع كل طرف الآخر على التشريعات والأنظمة واللوائح والدراسات والأبحاث في الحقل الإعلامي .

(المادة ٦)

يتعاون الطرفان كل حسب إمكانياته وخبراته في نشر صورة عن البلد الآخر في الخارج ، وفي التنسيق بين المكاتب الإعلامية المخارجية لكل منها لتحقيق هذا الفرض وفي التعريف بالطرف الآخر في الأماكن التي لا يوجد له بها تمثيل إعلامي .

اتفاق اعلامي

بين

حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة دولة قطر

لأن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة دولة قطر رغبة منها في توطيد أواصر الأخوة العربية والإسلامية والتعاون بين بلديهما في المجالات الإعلامية في إطار العلاقات الأخوية الحميمة التي تربط بين البلدين .

ومن مراعاة القوانين والأنظمة المعمول بها في كل من البلدين فورتاً عقد هذا الاتفاق :

(المادة ١)

يعمل الطرفان على تبادل الأنباء والمواد الإعلامية التي من شأنها أن تعزز الإخاء العربي والإسلامي والاتجاهات المشتركة التي تساعد على تحقيق الأهداف والمثل العليا التي يسعى كل من البلدين إليها .

(المادة ٢)

توفيقاً للتعاون بين مؤسسات الإذاعة والتلفزيون في البلدين يعمل الطرفان على :

١ - تبادل المذيعين والنجوم والمعلومات الفنية والزيارات وتقديم التسهيلات الممكنة للعاملين في تلك المؤسسات لأداء واجباتهم المهنية .

٢ - تبادل البرامج والتسجيلات الصوتية والمرئية ويشمل ذلك المواد الخبرارية والموسيقية والفنانية والتمثيليات والأحاديث والندوات والمحاضرات مع التركيز على الجوانب ذات الروح الإسلامية .

٣ - تشجيع الإنتاج المشترك بينهما في المجالات التلفزيونية والإذاعية .

(المادة ٣)

يبذل الطرفان جهودهما المشتركة في مجال الصحافة والمطبوعات والنشر في الأمور التالية :

وزارة الخارجية

قرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٩٠

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ١٥٨ لسنة ١٩٩٠ بشأن الموافقة على الاتفاق الإعلامي بين حكومتي جمهورية مصر العربية ودولة قطر الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩٠/١/٢ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٩٠/٤/١٥ ؛

قرر :

(ملدة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية الاتفاق الإعلامي بين حكومتي جمهورية مصر العربية ودولة قطر الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩٠/١/٢

ويعمل به اعتبارا من ١٩٩٠/١٢/١٦

صدر بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١٧

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

د/ أحمد عصمت عبد العجيد

(المادة ٧)

تنفيذ الأحكام هذا الاتفاق تشكل لجنة فرعية مشتركة في إطار اللجنة العليا المشتركة تجتمع في مدينة القاهرة ومدينة الدوحة بالتناوب مرة كل سنة ويكون أول اجتماع خلال ثلاثة أشهر على الأكثـر من تاريخ نفاذ هذا الاتفاق .

وتحتـص هذه اللجنة بالآتـى :

- ١ - تنفيذ أحكام هذا الاتفاق واقتراح أووجه تعاون جـديدة بين الطرفـين في الحالـات الإـعلامـية ورفعـ الجـنة توـصـياتـها إـلى المسـؤـولـين للـنـظرـ فيـ اـعـتـادـها .
- ٢ - يـعينـ الوزـراءـ المـختصـونـ فيـ كـلـ الـبلـدـيـنـ مـمـثـلـيـمـاـ فيـ الجـنةـ المـشارـ إـلـيـهاـ خـلالـ شـهـرـيـنـ منـ تـارـيخـ نـفـاذـ هـذـهـ الـاتـفاـقـيـةـ .

(المادة ٨)

يعملـ بـهـذـاـ اـتـفاـقـ مـنـ تـارـيخـ الإـخـطـارـ المـتـبـادـلـ بـتـامـ الإـجـرـاءـاتـ المـقرـرـةـ فـكـلـ مـنـ الـبـلـدـيـنـ وـيـقـىـ نـافـذـاـ لـمـدةـ ثـلـاثـ سـنـوـاتـ تـجـبـدـ تـلـقـائـاـ مـاـلـمـ يـخـطـرـ أـحـدـ الـطـرـفـيـنـ كـتـابـةـ ،ـ الـطـرـفـ الـآـخـرـ بـرـغـبـتـهـ فـإـنـهـ ،ـ وـذـلـكـ قـبـلـ اـتـهـاءـ مـدـتـهـ السـارـيـةـ بـسـتـةـ أـشـهـرـ عـلـىـ الـأـقـلـ .ـ وـإـشـهـادـاـعـلـىـ مـاـقـدـمـ قـامـ الـمـوقـعـانـ أـدـنـاهـ بـتـوـقـيعـ هـذـاـ اـتـفاـقـ بـعـدـ تـبـادـلـ وـثـائقـ التـفـويـضـ الرـسـميـةـ وـالـتـأـكـدـ مـنـ صـحتـهاـ .ـ

تحررـ هـذـاـ اـتـفاـقـ فـيـ مـدـيـنـةـ الـقـاهـرـةـ بـتـارـيخـ ٥ـ جـمـادـىـ الـآـخـرـةـ ١٤١٠ـ هـ المـوـافـقـ ٢ـ يـانـيـرـ ١٩٩٠ـ مـنـ نـسـخـتـينـ أـصـلـيـتـيـنـ بـالـلـغـةـ الـعـرـبـيـةـ ،ـ وـقـعـهـماـ الـطـرـفـانـ وـاحـتـفـظـ كـلـ مـنـهـماـ بـوـاحـدـةـ .ـ

عنـ حـكـومـةـ دـوـلـةـ قـطـرـ

حمدـ بنـ سـعـيـمـ آلـ ثـانـيـ

وزـيرـ الإـعـلامـ وـالـنـقـاـفـةـ

عنـ حـكـومـةـ جـمـهـورـيـةـ مـصـرـ الـعـرـبـيـةـ

محمدـ صـفـوتـ الشـرـيفـ

وزـيرـ الإـعـلامـ

القلعة في ٨ أغسطس ١٩٩٠

صاحب السعادة

السيد / توشوسي ياماذا

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

أشرف بالإحاطة بأنني قد تلقيت مذكرة سعادتكم المؤرخة اليوم والتي تنص على ما يلى :

”أشرف بأن أشير إلى المناقشات التي تمت مؤخرًا بين ممثل حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادي الياباني المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن اقترح بالنيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية :

١ - بغرض المساهمة في تنفيذ مشروع إحلال سفينة التدريب (المشار إليها فيما بعد بـ ”المشروع“) بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، تتبع حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية ، طبقاً للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بها ، منحة تصل قيمتها إلى اثنين بلايين وثمانمائة وثلاثة وثلاثون مليون ين (٢,٨٣٣,٠٠٠,٠٠٠ ين) ، (وال المشار إليها فيما يلى بـ ”المنحة“) .

٢ - (١) تناح المنحة للاستخدام بناءً على ترتيبات إضافية تم بين الحكومتين بالنسبة لكل من المراحل التالية :

(أ) المرحلة ١ (الفترة بين تاريخ بدء سريان هذه الترتيبات و٣١ مارس ١٩٩١) ، و

(ب) المرحلة ٢ (الفترة بين أول أبريل ١٩٩١ و٣١ مارس ١٩٩٢) .

(٢) كل من هذه الترتيبات المشار إليها في الفقرة الفرعية (١) أعلاه سوف توضع في شكل خطابات متبادلة تحدد قيمة المنحة المخصصة لكل مرحلة من المراحل المشار إليها في الفقرة الفرعية (١) أعلاه وعلى هذا فالقيمة المخصصة سوف تناح خلال الفترة ما بين بدء تاريخ سريان الترتيب المعنى ونهاية المرحلة المعنية إلا إذا تم مد كل فترة موافقة السلطات المختصة في كلا الحكومتين .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٩٠

بشأن الموافقة على الخطاب المتبادل الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩٠/٨/٨
 بين جمهورية مصر العربية واليابان والذي تتبع بمقتضاه الحكومة
 اليابانية للحكومة المصرية منحة مقدارها ٢,٨٣٣ مليار ياباني للمساهمة
 في تنفيذ مشروع إحلال سفينة التدريب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور ؟

قىسىد :

(مادة وحيدة)

ووفق على الخطاب المتبادل الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩٠/٨/٨ بين جمهورية
 مصر العربية واليابان والذي تتبع بمقتضاه الحكومة اليابانية للحكومة المصرية منحة
 مقدارها ٢,٨٣٣ مليار ياباني للمساهمة في تنفيذ مشروع إحلال سفينة التدريب ، وذلك
 مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ٣٠ المحرم سنة ١٤١١ هـ
 الموافق ٢١ أغسطس سنة ١٩٩٠ م

حسنى مبارك

(٢) تم المدفوعات المشار إليها في الفقرة الفرعية (١) أعلاه عندما يتقدما البنك بطلبات السداد إلى حكومة اليابان بمقتضى تفويض بالدفع صادر من حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها .

(٣) أن الفرض الوحيد للحساب المشار إليه في الفقرة الفرعية (١) أعلاه هو تلقى المدفوعات باليمن الياباني من حكومة اليابان والقيام بالدفع للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف في العقود التي تم إقرارها ويتم الاتفاق على التفاصيل الإجرائية الخاصة بدائنة ومديونية الحساب من خلال مشاورات بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها .

٦ - (١) تأخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات الازمة ل :

(أ) ضمان التفريغ والإفراج الجمركي الفوري في موانئ التفريغ بجمهورية مصر العربية ، وكذلك النقل الداخلي للمنتجات المشتراء في نطاق المنحة .

(ب) كفالة عدم تحمل الرعايا اليابانيين بأى رسوم جمركية أو ضرائب داخلية أو رسوم مالية أخرى قد تفرض في جمهورية مصر العربية وذلك فيها يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات في نطاق العقود التي تم إقرارها .

(ج) منح الرعايا اليابانيين الذين قد يحتاج إلى خدماتهم التسهيلات التي قد تكون ضرورية لدخولهم وبقائهم في جمهورية مصر العربية لأداء عملهم ، وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات في نطاق العقود التي تم إقرارها ، طبقاً للقوانين والقواعد المعمول بها في جمهورية مصر العربية .

(د) تأكيد أن السفينة المشاة في نطاق المنحة يتم صيانتها واستخدامها بكفاءة وفاعلية في تنفيذ المشروع ، و

(هـ) تتحمل كافة المصارييف الازمة لتنفيذ المشروع ، فيما عدا تلك التي تغطيها المنحة .

٣ - (١) تستخدم المنحة بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، فقط ومن أجل شراء المنتجات اليابانية أو المصرية وخدمات الرعايا اليابانيين أو المصريين المدرجة أدناه : (ويقصد بعبارة الرعايا عند استخدامها في الترتيبات الحالية الأشخاص اليابانيون الطبيعيون أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التي يديرها شخص يابانيون طبيعيون في حالة الرعايا اليابانيين ، والأشخاص المصريون الطبيعيون أو الاعتباريون في حالة الرعايا المصريين) :

: (١) منتجات وخدمات لازمة لبناء سفينة تدريب (المشار إليها فيما بعد بـ "السفينة") ، و

(ب) خدمات لازمة لنقل المنتجات المشار إليها في (١) أعلاه إلى موانىء في جمهورية مصر العربية .

(٢) مع عدم الإخلال بما جاء في نص الفقرة الفرعية (١) أعلاه وعندما ترى الحكومتان ضرورة لذلك يمكن استخدام المنحة في شراء المنتجات من الأنواع المذكورة في (١) من الفقرة الفرعية (١) أعلاه من دول أخرى غير اليابان أو مصر والخدمات من الأنواع المذكورة في (١) و (ب) من الفقرة الفرعية (١) أعلاه من رعايا دول أخرى غير اليابان أو مصر .

٤ - تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها عقوداً بين الياباني مع رعايا يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها في الفقرة ٣ وتقوم حكومة اليابان باقرار هذه العقود لتصبح صالحة للمنحة .

٥ - (١) تنفذ حكومة اليابان المنحة بأداء مدفوعات بين الياباني لتفعيل المستحقات المرتبطة على حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها بمقتضى العقود التي تم إقرارها طبقاً لما نص عليه في الفقرة ٤ (والمشار إليها فيما يلي بـ "العقود التي تم إقرارها") في حساب يتم فتحه باسم حكومة جمهورية مصر العربية في إحدى البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل في الصرف الأجنبي الذي تحدده حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها (ويشار إليه فيما بعد بـ "البنك") .

القاهرة في ٨ أغـسطس ١٩٩٠

صاحب السعادة

الدكتور / موريس مكرم الله

وزير الدولة للتعاون الدولي

أتشرف بأن أشير إلى المناقشات التي تمت مؤخراً بين ممثل حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادي الياباني المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح بالنيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية :

١ - بعرض المساهمة في تنفيذ مشروع إحلال سفينة التدريب (المشار إليها فيما بعد : "المشروع") بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، تتبع حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية ، طبقاً للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بها منحة تصل قيمتها إلى اثنين مليون وثمانمائة وثلاثة وثلاثون مليون ين (٢,٨٣٣,٠٠٠,٠٠٠ ين) ، (والمشار إليها فيما يلي : "المنحة") .

٢ - (١) تناح المنحة للاستخدام بناء على ترتيبات إضافية يتم بين الحكومتين بالنسبة لكل من المراحل التالية :

(أ) المرحلة ١ (الفترة بين تاريخ بدء سريان هذه الترتيبات و٣١ مارس ١٩٩١) ، و

(ب) المرحلة ٢ (الفترة بين أول أبريل ١٩٩١ و٣١ مارس ١٩٩٢) .

(٢) كل من هذه الترتيبات المشار إليها في الفقرة الفرعية (١) أعلاه سوف توضع في شكل خطابات متبادلة تحدد قيمة المنحة المخصصة لكل مرحلة من المراحل المشار إليها في الفقرة الفرعية (١) أعلاه ، وعلى هذا فالقيمة المخصصة سوف تناح خلال الفترة ما بين بدء تاريخ سريان الترتيب المعنى ونهاية المرحلة المعنية إلا إذا تم مد كل فترة بموافقة السلطات المختصة في كلا الحكومتين .

٣ - (١) تستخدم المنحة بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، فقط ومن أجل شراء المنتجات اليابانية أو المصرية وخدمات الرعايا اليابانيين أو المصريين المدرجة أدناه : (ويقصد بعبارة الرعايا عند استخدامها في الترتيبات الحالية الأشخاص من اليابانيون

- (٢) لا يعاد تصدير المقتجات المشتراء في نطاق المنحة من جمهورية مصر العربية .
- ٧ - تشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أي أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية .

وأشرف بأن أقترح أن تعتبر هذه المذكرة وذكراً سعادتكم بالردمية عن حكومة جمهورية مصر العربية ، تأكيداً للترتيبات السابقة بمنابع اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للاخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات القانونية الازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة من ثلاثة أصول باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ولكل منها نفس الجهة ، وعند أي اختلاف في التفسير يعتمد بالنص الانجليزى .

كما أشرف بأن أوكد بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية الترتيبات السابقة وأوافق على أن مذكرة سعادتكم وهذه المذكرة تعتبران بمنابع اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للاخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات القانونية الازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة من ثلاثة أصول باللغات العربية واليابانية والإنجليزية ولكل منها نفس الجهة ، وعند أي اختلاف في التفسير يعتمد بالنص الانجليزى .

ولأننى لأنهـز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

وزير الدولة للتعاون الدولى

دكتور / موديس مكرم الله

(٣) أن الغرض الوحيد للحساب المشار إليه في الفقرة الفرعية (١) أعلاه هو تلقى المدفوعات بالبن الياباني من حكومة اليابان والقيام بالدفع للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف في العقود التي تم إقرارها، ويتم الاتفاق على التفاصيل الإجرائية الخاصة بـدائنة وديونية الحساب من خلال مشاورات بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها.

٦ - (١) تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات الازمة :

(أ) ضمان التفريغ والإفراج الجمركي الفوري في موانى التفريغ بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلي للمنتجات المشتراء في نطاق المنحة.

(ب) كفالة عدم تحمل الرعايا اليابانيين بأى رسوم بحركة أو ضرائب داخلية أو رسوم مالية أخرى قد تفرض في جمهورية مصر العربية وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات في نطاق العقود التي تم إقرارها.

(ج) منع الرعايا اليابانيين الذين قد يحتاج إلى خدماتهم التسهيلات التي قد تكون ضرورية لدخولهم وبقائهم في جمهورية مصر العربية لأداء عملهم، وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات في نطاق العقود التي تم إقرارها، طبقاً للقوانين والقواعد المعمول بها في جمهورية مصر العربية.

(د) تأكيد أن السفينة المنشأة في نطاق المنحة يتم صيانتها واستخدامها بكفاءة وفاعلية في تنفيذ المشروع، و

(هـ) تحمل كافة المصاريف الازمة لتنفيذ المشروع، فيما عدا تلك التي تفطها المنحة.

(٢) لا يعاد تصدير المنتجات المشتراء في نطاق المنحة من جمهورية مصر العربية.

٧ - تشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أي أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية.

الطبعيون أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التي يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون في حالة الرهأيا اليابانيين والأشخاص المصريون أو الاعتباريون في حالة الرعايا المصريين):

(١) ممتلكات وخدمات لازمة لبناء سفينة تدريب (المشار إليها فيما بعد بـ "السفينة")، و

(ب) خدمات لازمة لنقل الممتلكات المشار إليها في (١) أعلاه إلى موانىء في جمهورية مصر العربية .

(٢) مع عدم الإخلال بما جاء في نص الفقرة الفرعية (١) أعلاه وعندما ترى الحكومتان ضرورة لذلك يمكن استخدام المنحة في شراء المنتجات من الأنواع المذكورة في (١) من الفقرة الفرعية (١) أعلاه من دول أخرى غير اليابان أو مصر والخدمات من الأنواع المذكورة في (١) و(ب) من الفقرة الفرعية (١) أعلاه من رعايا دول أخرى غير اليابان أو مصر .

٤ - تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها عقوداً بالبنين الياباني مع رعاياها يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها في الفقرة ٣ ، وتقوم حكومة اليابان بإقرار هذه العقود لتصبح صالحة للنحوة .

٥ - (١) تنفذ حكومة اليابان المنحة بأداء مدفوعات بالبنين الياباني لتفطية المستحقات المرتبطة على حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها بمقتضى العقود التي تم إقرارها طبقاً لما نص عليه في الفقرة ٤ (وال المشار إليها فيما يلي بـ "العقود التي تم إقرارها") في حساب يتم فتحه باسم حكومة جمهورية مصر العربية في أحدى البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل في الصرف الأجنبي الذي تحدده حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها (ويشار إليه فيما بعد بـ "البنك") .

(٢) تم المدفوعات المشار إليها في الفقرة الفرعية (١) أعلاه عندما يتقدم البنك بطلبات السداد إلى حكومة اليابان بمقتضى تفويض بالدفع صادر من حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها .

القاهرة في ٨ أغسطس ١٩٩٠

صاحب السعادة

السيد / توشوسي يامادا

سفير فوق العادة مفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

أتشرف بالإهاطة بأنني قد تلقيت مذكرة سعادتكم المؤرخة اليوم والتي تنص على
ما يلي :

”بالإشارة إلى الخطابات المتبادلة بتاريخ اليوم بشأن التعاون الاقتصادي الياباني المقدم
بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين اليابان وجمهورية مصر العربية ، يشرفني
أن أشير إلى المناقشات التي تمت منذ وقت قريب بين ممثلي حكومة اليابان وحكومة
جمهورية مصر العربية ، وأن اقرح الترتيبات التالية بالنيابة عن حكومة اليابان طبقا
لنص الفقرة (٢) من الخطابات المتبادلة المذكورة :

بغرض المساهمة في تنفيذ مشروع إحلال سفينة التدريب بواسطة حكومة جمهورية
مصر العربية ، ستقدم حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية منحة تصل قيمتها
إلى بليون وستمائة وخمسة وعشرون مليون ين (١,٦٢٥,٠٠٠,٠٠٠ ين) خلال الفترة
ما بين بدء مريان الترتيبات الحالية و٣١ مارس ١٩٩١ ما لم يتم مد هذه الفترة باتفاق
متبادل بين السلطات المختصة للحكومتين .

ولأنه ليشرفني أيضا أن اقرح أن تكون هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة
عن حكومة جمهورية مصر العربية ، تأكيدا للترتيبات السابقة بمثابة اتفاق بين الحكومتين
يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للأخطار الكتابي من حكومة جمهورية
مصر العربية الذى يفيد اتمام الإجراءات القانونية الازمة لدخول هذا الاتفاق حيز
التنفيذ .

وأشرف بأن أقترح أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالردمية عن حكومة جمهورية مصر العربية ، تأكيدا للترتيبات السابقة بثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للخطر الكتبى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات القانونية اللاحقة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة من ثلاث أصول باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية وإنكل منها نفس الجدية ، وعند أى اختلاف في التفسير يعتمد بالنص الانجليزى .

ولأننى لأنهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

تشوسى ياماذا

القاهرة في ٨ أغسطس ١٩٩٠
صاحب السعادة
الدكتور / موريس مكرم الله
وزير الدولة للتعاون الدولي

بالإشارة إلى الخطابات المتبادلة بتاريخ اليوم بشأن التعاون الاقتصادي الياباني المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين اليابان وجمهورية مصر العربية ، يشرفني أن أشير إلى المناقشات التي تمت منذ وقت قريب بين ممثل حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية ، وأن أقترح الترتيبات التالية بالنيابة عن حكومة اليابان طبقاً لنص الفقرة (٢) من الخطابات المتبادلة المذكورة :

بغرض المساهمة في تنفيذ مشروع إحلال سفينة التدريب بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، ستقدم حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية منحة تصل قيمتها إلى مليون وستمائة وخمسة وعشرون مليون ين (١,٦٢٥,٠٠٠,٠٠٠ ين) خلال الفترة ما بين بدء سريان الترتيبات الحالية و ٣١ مارس ١٩٩١ ما لم يتم مد هذه الفترة باتفاق متبادل بين السلطات المختصة للحكومتين .

وإنه ليشرفني أيضاً أن أقترح أن تكون هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالردم نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، تأكيداً للترتيبات السابقة بمنها اتفاق بين الحكومتين يصبح ساري المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للاخطار الكتبى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات القانونية الالزامية لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة من ثلاثة أصول باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ولكل منها نفس المعجمة ، وعند أي اختلاف في التفسير يعتمد النص الإنجليزى .
وإني لأنهض هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظم تقديرى .

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان
لدى جمهورية مصر العربية
تشوسى ياماذا

حررت هذه المذكرة من ثلاثة أصول باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ولكل منها نفس المعجمة ، وهندأى اختلاف في التفسير يعتمد بالنص الانجليزي ؟ .

كما أتشرف بأن أؤكد بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية الترتيبات السابقة وأوافق على أن مذكرة سعادتكم وهذه المذكرة تعتبران بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح ساري المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابي من حكومة جمهورية مصر العربية الذي يفيد اتمام الإجراءات القانونية اللاحقة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة من ثلاثة أصول باللغات العربية واليابانية والإنجليزية ولكل منها نفس المعجمة ، وهندأى اختلاف في التفسير يعتمد بالنص الانجليزي .

ولأنني لأنهـز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرـي .

وزير الدولة للتعاون الدولي

دكتور / موسى مكرم الله

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٨ لسنة ١٩٩١

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وحل القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون العاملين المدنيين بالدولة ؛
وحل القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بنظام المخابرات العامة والقوانين المعدهله له ؛

قرىء :

(المادة الأولى)

نقل السيدان المذكوران بعد بمحموعة الوظائف التخصصية من المخابرات العامة
إلى الجهات وبالدرجات الموافقة قرين اسم كل منها :

<u>الجهة المنقول إليها</u>	<u>الدرجة</u>	<u>الاسم</u>
وزارة الإعلام	مدير عام	مجدى محرز مصطفى عبد الرحمن
وزارة السياحة والطيران المدنى	الثانية	محمد إبراهيم فؤاد محمد نصار

(المادة الثانية)

نقل السيدان المذكورين بعد من الوظائف المتوسطة الفنية والكتابية من المخابرات العامة
إلى الجهات وبالدرجات الموافقة قرين اسم كل منهم :

<u>الجهة المنقول إليها</u>	<u>الدرجة</u>	<u>الاسم</u>
وزارة الإعلام	الثالثة	مصطفى حسين أبو العلا عبدالقه
وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية	الرابعة	ليمباب صبحى حافظ فراج
وزارة السياحة والطيران المدنى	الرابعة	نها على حسن مكي

(المادة الثالثة)

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار ، ويلشر بالجريدة الرسمية
صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ جمادى الآخرة سنة ١٤١١ هـ
(الموافق ٥ يناير سنة ١٩٩١ م)

حسنى مبارك

وزارة الخارجية

قرار رقم ٩٤ لسنة ١٩٩٠

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد / رئيس الجمهورية رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٩٠ الصادر بتاريخ ١٩٩٠/٨/٢١ بشأن الموافقة على الخطاب المتبادل الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩٠/٨/٨ بين جمهورية مصر العربية واليابان والذي تتبع بمقتضاه الحكومة اليابانية للحكومة المصرية منحة مقدارها ٢,٨٣٣ مليار ياباني للسماحة في تنفيذ مشروع إحلال سفينة التدريب .

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٩٠/٨/٢١ :

قرر :

(مادة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية الخطاب المتبادل الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩٠/٨/٨ بين جمهورية مصر العربية واليابان والذي تتبع بمقتضاه الحكومة اليابانية للحكومة المصرية منحة مقدارها ٢,٨٣٣ مليار ياباني للسماحة في تنفيذ مشروع إحلال سفينة التدريب .

ويعمل به اعتبارا من ١٩٩٠/٨/٢١

صدر بتاريخ : ١٩٩٠/١٢/١٩

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

د / أحمد عصمت عبد المجيد

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٣٦ لسنة ١٩٩١

بتقرير بعض الإعفاءات الجمركية

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣؛

وعلى القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بإصدار قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣١ لسنة ١٩٨٧ بالتفويض في بعض الاختصاصات؛

وبناء على اقتراح وزير المالية؛

فقرة : (المادة الأولى)

تعفى من الضرائب الجمركية سيارة سيدس S.E.L ٥٠٠ موديل ١٩٨٣ الموضحة بياناتها بالكشف المرفق والواردة هدية من إيطاليا باسم اتحاد كتاب آسيا وأفريقيا التابع لمنظمة تضامن الشعوب الأفريقية والآسيوية والمفروج عنها مؤقتا عن طريق جمرك الاسكندرية بموجب البيان الجمركي رقم ٤٦١٣ م. س ف ١٩٩٠/٨/١٨ والتي تبلغ قيمتها ٩٠٧٧٥ جنيهًا والضرائب الجمركية المستحقة عليها ١٠٨٩٣٠ جنيهًا، ويعتبر الكشف المرفق جزء لا يتجزأ من هذا القرار.

(المادة الثانية)

يُحظر التصرف في السيارة المشار إليها في المادة السابقة في غير الأغراض المعاقة من أجلها بأى نوع من أنواع التصرفات أو استعمالها في غير الأغراض التي تقرر الإعفاء من أجلها ما لم تسد عنها الضرائب الجمركية وفقاً الحالاتها وفيتها وطبقاً لفئة الضريبة الجمركية المقررة في تاريخ السداد، ويعتبر التصرف بدون إخطار مصلحة الجمارك وسداد الضرائب الجمركية المقررة تهرباً جمركيًا يعاقب عليه بالعقوبات المنصوص عليها في قانون الجمارك المشار إليه.

(المادة الثالثة)

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار

صدر بثلاة مجلس الوزراء في ٢٣ جمادى الآخرة سنة ١٤١١هـ
(الموافق ٩ يناير سنة ١٩٩١)

دكتور / عاطف صدقى

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢٦ لسنة ١٩٩١

بتقرير بعض الإعفاءات الجمركية

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ،

وعلی القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بإصدار قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية ،

وعلی قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣١ لسنة ١٩٨٧ بالتفويض في بعض الاختصاصات ،

وبناءً على اقتراح وزير المالية ،

قرار :

(المادة الأولى)

تعفى من الضرائب الجمركية سيارة أتوبيس ماركة مرسيدس موديل ١٩٨٩ طراز ٤٠٧ شاسية رقم ٣٥٧١٠٠١٣٠٥٧٢٩١ (W.D.B) والمحفزة بارفف مكتبية وترابيزات ، ١٢ كرمي الواردة هدية من مؤسسة هانز سايدل الألمانية إلى جمعية الرعاية المتكاملة للامموز المدارس الابتدائية والمفروج عنها مؤقتاً في ١٩٨٩/٦/٦ عن طريق جمرك الإسكندرية بموجب البيان الجمركي رقم ٢٣٥٠ م تاريخ ١٩٨٩/٦/٣ والتي تبلغ قيمتها ٢٧٨٤٣١ جنية والضرائب الجمركية المستحقة عليها ٨٣٥٢٩,٣٠ جنية .

(المادة الثانية)

يحظر التصرف في السيارة المشار إليها في المادة السابقة في غير الأغراض المغافاة من أجلها بأى نوع من أنواع التصرفات أو استعمالها في غير الأغراض التي تقرر الإعفاء من أجلها مالم تسلد عنها الضرائب الجمركية وفقاً حالاتها وقيمتها وطبقاً لفترة الضريبة الجمركية المقررة في تاريخ السداد ويعتبر التصرف بدون إخطار مصلحة الجمارك وسداد الضرائب الجمركية المقررة تهرباً جمركياً يعاقب عليه بالعقوبات المنصوص عليها في قانون الجمارك المشار إليه .

(المادة الثالثة)

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار ،

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٢١ جادى الآخرة سنة ١٤١١ هـ

(الموافق ٧ يناير سنة ١٩٩١ م)

دكتور / عاطف صدقى